

الفصل الثامن

مؤسسات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الرئيسية فى مصر وأهم إنجازاتها

يتناول هذا الفصل عرضا لتطور ومهام وأهم إنجازات بعض نماذج من مؤسسات للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى والتى تشكل العمود الفقري للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر خارج الجامعات، وهى:

- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.
- المركز القومى للبحوث.
- مركز البحوث الزراعية.
- مركز البحوث المائية.
- هيئة الطاقة الذرية.
- هيئة المواد النووية
- المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية.
- معهد التخطيط القومى.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

١. التطور التنظيمي للأكاديمية

أنشئت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٠٥ في سبتمبر ١٩٧١^{٢٤}، وقد جاء هذا الإنشاء بعد فترة عدم استقرار تنظيمي لقطاع البحث العلمي خلال عقد الستينيات. وقد ألغيت بمقتضى هذا القرار وزارة البحث العلمي كما تبعت الأكاديمية إلى رئيس مجلس الوزراء وتولى رئيس الأكاديمية السلطات التي كانت لوزارة البحث العلمي بالنسبة للمراكز والمعاهد العلمية التي كانت تابعة للوزارة.

وقد جمع تنظيم الأكاديمية^{٢٥} بين بعض ملامح تنظيم الأكاديميات في الدول الاشتراكية السابقة وتنظيم الأكاديميات في الدول الغربية حيث تعتبر هذه الأكاديميات الأخيرة تنظيمات علمية غير حكومية.

وبعد فترة استقرار لأوضاع الأكاديمية دامت حوالي ثلاث سنوات صدر في شهر مايو ١٩٧٤ قرار رئيس الجمهورية بتغيير تبعية الأكاديمية من رئيس مجلس الوزراء إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي^{٢٦}. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن استمرت تبعية الأكاديمية إلى وزراء البحث العلمي.

ومنذ إنشائها في عام ١٩٧١ وحتى نوفمبر ١٩٩٨ طرأت عدة تعديلات على البنية التنظيمية للأكاديمية أو إختصاصاتها أو سلطات رئيسها كما يلي:

^{٢٤} قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

^{٢٥} قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

^{٢٦} قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٧٤ باستبدال عبارة رئيس مجلس الوزراء حينما وردت في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بعبارة وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

- نقلت تبعية جميع مراكز ومعاهد البحوث التي كانت تابعة لرئيس الأكاديمية تباعاً إلى وزير البحث العلمي (فيما عدا مؤسسة الطاقة الذرية التي تبعت إلى وزير الكهرباء والطاقة).
- صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٧^{٢٧} الذي ينص على حق وزير الدولة للبحث العلمي والطاقة الذرية في حضور إجتماعات مجلس الأكاديمية ورئاسته له حال حضوره هذا المجلس.
- صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٩٨* بإعادة تنظيم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والذي أصبحت بمقتضاه تبعية الأكاديمية إلى وزير الدولة للبحث العلمي، كما يرأس الوزير مجلس الأكاديمية.

٢. تطوير مهام أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

- حدد القرار الجمهوري رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ مهام الأكاديمية فيما يلي:
- دعم البحث العلمي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات التي تتضمنها برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ورسم السياسة التي تكفل ربط أجهزة البحث العلمي والتكنولوجيا على المستوى القومي بالإتجاهات الرئيسية للبحوث العلمية والتكنولوجية التي توضع لمواجهة إحتياجات الخطط العامة للتنمية ولها على الأخص القيام بما يلي:
 - وضع البرامج المحددة لمشروعات البحوث التي تهدف إلى حل المشكلات ذات الطابع القومي أو إقامة الأنشطة التكنولوجية الجديدة.
 - تمويل هذه البرامج ومتابعة تنفيذها في مراكز البحوث الملحقة بالأكاديمية أو خارجها.

^{٢٧} قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٧ بتحديد إختصاصات وزير الدولة للبحث العلمي والطاقة الذرية.

* مرجع رقم ٩

- التنسيق بين مشروعات البحوث الرئيسية المرتبطة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة التى تجري بمراكز البحوث الملحقة بالأكاديمية وبالجهات الأخرى التى تمارس بحوثا علمية أو تكنولوجية.

ثم حدد القرار ستة أهداف أخرى تتناول إختصاص الأكاديمية بالنسبة للإعلام العلمي والمساهمة فى تطوير نظم وبرامج التعليم، وتنظيم الحوافز المادية للمشتغلين بالبحوث، والنشر العلمي والثقافة العلمية، وتنسيق نشاط الإتحادات والجمعيات العلمية، وتنمية العلاقات العلمية والتكنولوجية مع الدول الأخرى.

ويتضح من هذه الإختصاصات الواسعة أن المشرع قصد فى ذلك الوقت أن تصبح الأكاديمية الجهاز القومي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فى مصر.

وفيما عدا بعض التعديلات البسيطة لم يغير القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٩٨ كثيرا من هذه المهام.

ولو دققنا النظر فى المهام السابقة لظهر جيدا أن الأكاديمية ليست هيئة حكومية روتينية وإنما قصد من إنشائها أن ترعى النشاط العلمي والتكنولوجي فى مصر.

ومن هنا كان طبيعيا أن يجرى تنظيم الأكاديمية وأسلوب عملها مختلفا عن الهيئات الحكومية ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى ما يأتى:

- مجال نشاط الأكاديمية هو العلم والتكنولوجيا ومخرجات هذا النشاط تتمثل فى المعلومات والخبرات الثمينة التى تؤثر على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد وتحدث فيها تطورا تراكميا بعيد الأثر. ومن هنا تختلف الأكاديمية عن الهيئات الأخرى ذات النشاط الإنتاجي أو الخدمي التى يظهر عائدها بسرعة فى شكل سلع أو خدمات مادية ملموسة ويقاس أدائها بمقدار ما يتحقق من ربح أو خسارة.

- تشكيلات الأكاديمية العلمية والتكنولوجية وخاصة مجالسها النوعية أو لجانها الرئيسية التى تعتبر عماد نشاطها - كما سنرى فيما بعد - هى تشكيلات علمية قومية يختار أعضاؤها من المؤسسات العلمية والتكنولوجية المختلفة على أساس تميزهم فى تخصصاتهم ومدى إستعدادهم لوضع علمهم وخبرتهم

فى خدمة القضايا القومية العامة وهم لا ينتمون وظيفيا إلى الأكاديمية ويعتبر نشاطهم تطوعيا من الناحية الفعلية.

- لا تقوم الأكاديمية بتنفيذ البرامج العلمية والتكنولوجية بنفسها دائما، وإنما تعهد بذلك إلى فرق بحثية ينتمي أعضاؤها وظيفيا إلى مؤسسات علمية وتكنولوجية أخرى، وتختار هذه الفرق على أساس معايير محددة وأهمها التميز والكفاءة العلمية والتكنولوجية.

- البرامج العلمية والتكنولوجية التى تتولاها الأكاديمية بالتخطيط والإنسان إلى الفرق البحثية والتمويل والمتابعة هى برامج متعددة الجوانب والتخصصات ويقتضى تنفيذها فى بعض الأحيان تعاون العشرات من الباحثين من تخصصات وهيئات مختلفة.

- تقتضى طبيعة العمل فى برامج الأكاديمية الإتصال والتنسيق مع جميع المؤسسات العلمية والتكنولوجية فى الجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي والوزارات والمحافظة والهيئات والمؤسسات، كما أن من مهامها أن يكون لديها شبكة إتصالات مع الهيئات العلمية والتكنولوجية العالمية.

- إن كل التمويل المخصص للبرامج العلمية والتكنولوجية الذى تحصل عليه الأكاديمية يذهب فعليا إلى الفرق البحثية فى الجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي فى الوزارات بما يسهم إسهاما فى دعم بحوث هذه المؤسسات العلمية ويشكل نسبة من الإنفاق البحثي والتكنولوجي بها.

- استطاعت الأكاديمية لأول مرة فى مصر أن تحشد وتجمع فى تشكيلاتها وخاصة مجالسها النوعية المتخصصين من الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث والوزارات وشركات القطاع العام ليعملوا معا فى مشروعات بحثية أو دراسات ذات طابع قومي عام.

٣. أهم أعمال الأكاديمية فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٩٩

أثبتت الممارسة العملية للأكاديمية خلال ثمانية وثلاثين عاما أن أهم ما قامت به ولا تزال تقوم به أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا من مهام هو التخطيط

العلمى والتكنولوجى والإشراف على تنفيذ المشروعات البحثية والتكنولوجية الممولة من ميزانيتها ويجري تنفيذها فى الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث العلمية والتكنولوجية فى مصر. ويقوم بهذه المهمة أساسا المجالس النوعية بالأكاديمية وعدد من التشكيلات الأخرى. وفيما يلي وصف للمجالس النوعية والشعب المشتركة والدور الذى تقوم به.

وقد تغيرت أعداد ومسميات المجالس النوعية منذ إنشاء الأكاديمية عدة مرات وفى الوقت الحاضر يوجد ١٥ مجلسا نوعيا هي:

- مجلس بحوث الغذاء والزراعة والري.
- مجلس بحوث الثروة الحيوانية والسمكية.
- مجلس بحوث الصناعة.
- مجلس بحوث البترول.
- مجلس بحوث الثروة المعدنية.
- مجلس بحوث الكهرباء والطاقة.
- مجلس البحوث الطبية.
- مجلس بحوث البيئة والتنمية.
- مجلس بحوث النقل والاتصالات.
- مجلس بحوث التشييد والإسكان والمجتمعات الجديدة.
- مجلس بحوث العلوم الاقتصادية.
- مجلس بحوث العلوم الإدارية.
- مجلى بحوث العلوم الإجتماعية والسكان.
- مجلس بحوث العلوم الأساسية.
- مجلس بحوث علوم وتكنولوجيا الفضاء.

كما يوجد بها أربعة شعب مشتركة هي:

- الشعبة المشتركة للتغذية والصناعات الغذائية.
- الشعبة المشتركة لبحوث المياه والصرف الصحي.
- الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية.
- الشعبة المشتركة لبحوث وإدارة الأخطار والتأمينات.

وينبثق عن المجالس النوعية المذكورة ٥٢ شعبة متخصصة ويوجد بالمجالس حالياً (١٩٩٩) ٢٣٩٧ عضواً وبالشعب المشتركة ٢٥٤ عضواً من الجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي والوزارات وجهات الإنتاج والخدمات المختلفة.

وبالنسبة لعمل المجالس والشعب المشتركة وهو التخطيط العلمي والتكنولوجي والإعلان عن البحوث وإدارتها، فإنه يمكن أن نقول أن أداء المجالس فى هذا الصدد يمكن تقسيمه إلى فترتين:

١/٣. الفترة من عام ١٩٧٤ - ١٩٨٢*

نجد أنه فى عام ١٩٧٤ وهو عام أول تشكيل للمجالس النوعية بالأكاديمية - وحتى عام ١٩٨٢ وهو عام بدء الخطة الخمسية البحثية الأولى - قامت المجالس بالتعاقد على تنفيذ ١٥٢ مشروعا بتكلفة إجمالية حوالي ١٢ مليون جنيه بعد أن قام مجلس الأكاديمية بتعريف ما هى المشكلة القومية وما هى المشكلة الرئيسية.

وقد أفادت مشروعات المجالس النوعية فى هذه الفترة فى دعم البحث العلمي الذى كان يجري فى الجامعات والمراكز البحثية التابعة للوزارات والأكاديمية والتي كان تمويل البحث العلمي فيها يعتمد أساسا على المبالغ الضئيلة التى كانت ترصد له آنذاك من ميزانية الدولة (وكمثال: كان إجمالي المخصص للبحث العلمي لجامعة القاهرة ٤ آلاف جنيه عام ١٩٧٤) فى حين كان التمويل الذى يأتيها من المساعدات الأجنبية معدوماً أو محدوداً - فكان دعم الأكاديمية على هيئة مشروعات بحثية

* مرجع ٨ الجزء الثاني صفحة ٧٣.

ممولة تنفذ فى هذه الجهات يمثل نسبة واضحة من إجمالى ما تصرفه على البحوث، وفى هذه الفترة لوحظ حيوية المجالس وإرتباط العلماء بها بفضل ما كان يمثلته التمويل الذى كانت تقدمه من نسبة معقولة بالنسبة لإجمالى التمويل المتاح للهيئات البحثية على مستوى الدولة - رغم عجز هذا التمويل عن تحقيق كثير من طموحات المجالس آنذاك.. ولم تكن للدولة خطط عامة مرسومة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية حتى يمكن للمجالس دراستها ووضع خطط بحثية محددة على هديها وفى خدمتها، فاعتمدت المجالس فى تحديد الأولويات بالنسبة للخطط وبرامج ومشروعات بحوثها لتتواءم مع المتاح من التمويل على ما يتوافر لديها من معلومات من أعضائها (وهم يمثلون مختلف الأجهزة العلمية والتنفيذية المعنية) عن المشكلات الرئيسية والقومية التى تواجهها التنمية بالدولة... وكان التنفيذ يتم بالإسناد المباشر للباحثين.

ومن أمثلة الموضوعات القومية التى وافق عليها مجلس الأكاديمية فى هذه الفترة:

- مقاومة دودة ورق القطن وديدان اللوز.
- التلوث البيئي.
- مكافحة البلهارسيا.
- التشييد وإقتصاديات البناء.
- المرافق العامة (مياه الشرب والمجاري).
- التنمية الإجتماعية والإقتصادية للريف المصري.
- آثار ما بعد السد العالي.
- إعداد الخريطة الجيولوجية لمصر.

ومن أمثلة المشكلات الرئيسية:

- تطوير وسائل النقل الخارجى والداخلى والمشاكل المتعلقة بهما.
- معالجة بقايا المصانع الكيماوية وإستغلال مخلفات مصانع الأغذية.

- إنتاج الإضافات البترولية وتحسين مواصفات المنتجات البترولية.
- تحسين إنتاج وتركيز الأمصال والطعوم.

٢/٣. الفترة من عام ١٩٨٢ - حتى الآن

مع بداية عام ١٩٨٢ بدأت الأكاديمية تنتهج أسلوباً جديداً في التخطيط العلمي والتكنولوجي وذلك بإعداد خططها البحثية بحيث تتماشى مع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وما تلاهما من خطط خمسية ومن ثم قامت الأكاديمية بإعداد وتنفيذ الخطط التالية لمشروعاتها العلمية والتكنولوجية وأنشطتها الأخرى.

- الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٢ - ١٩٨٧^{٢٨}
- الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧ - ١٩٩٢
- الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٢ - ١٩٩٧^{٢٩}
- الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢ (جارية)^{٣٠}

على أنه يجب أن نذكر أن مع بداية هذه الفترة إشتد عود الجامعات الإقليمية والمراكز والمعاهد البحثية التابعة للوزارات وإستكملت هيئات بحوثها وتراكت فيها الخبرات، بل أصبح لكل قطاع تنموي مراكز ومعاهد البحوث الخاصة به داخل

^{٢٨} جمهورية مصر العربية - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - الخطة الخمسية للمشروعات البحثية بين الإعداد والتنفيذ - دراسة تحليلية ١٩٨٢ - يونيو ١٩٨٤ - يناير ١٩٨٥.

^{٢٩} جمهورية مصر العربية - وزارة الدولة لشئون البحث العلمي - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - تحليل نتائج وإنجازات أنشطة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية العلمية والتكنولوجية - في إطار مهام الأكاديمية (١٩٩٢ - ١٩٩٧) - المؤتمر السنوي العام (الدورة الحادية عشرة) وثيقة رقم (٨) - ديسمبر ١٩٩٨.

^{٣٠} جمهورية مصر العربية - وزارة الدولة لشئون البحث العلمي - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - مشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية العلمية والتكنولوجية (الرؤية المستقبلية حتى عام ٢٠١٧) - المؤتمر السنوي العام - (الدورة الحادية عشرة) وثيقة رقم ١ - ديسمبر ١٩٩٨.

الوزارات ولدى معظمها خبرات وإمكانات متفوقة - بالإضافة إلى أن المساعدات الأجنبية أصبحت تمثل جزءا هاما من إجمالي تمويل هذه الجهات، وأصبح حجمها أضعاف حجم التمويل الذي يأتي من ميزانية الدولة كما أشرنا في الفصل الخامس (وكأمثلة: كان يوجد مشروع واحد بوزارة الزراعة هو المشروع القومي للبحوث الزراعية يصل تمويله إلى ٢٠٥ مليون دولار، كما بلغ تمويل مشروع تربية الجامعات ٤٧ مليون دولار - وتمويل مشروع العلم والتكنولوجيا متعدد القطاعات مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وصل تمويله إلى ١٣٠ مليون دولار) - وبالتالي تضاعف حجم التمويل المخصص لخطة المجالس النوعية (حوالي ٨٠ مليون جنيه من ١٩٨٢ حتى أواخر عام ١٩٩٧) نسبة إلى إجمالي التمويل المتاح للبحث العلمي على مستوى الدولة. ومن ثم أصبح تأثيره النسبي محدودا عن عقد السبعينات، وأصبح على الأكاديمية ومجالسها وتشكيلاتها واجب مضاعف في التخطيط والتنسيق بين الجهات المختلفة.

وقد إكتسبت تشكيلات الأكاديمية ومنها المجالس النوعية بإعتبارها أهم هذه التشكيلات وكذا إدارات الأكاديمية خبرات ثمينة تراكمت مع مر السنين في تخطيط أنشطة العلم والتكنولوجيا بحيث جاءت كل خطة من هذه الخطط أكثر تحديدا وتعبيرا عن أهداف الأكاديمية من سابقتها. وبدءا من الخطة الثانية للأكاديمية أدخلت أنشطة الأكاديمية الأخرى غير المشروعات القطاعية كالنتمية التكنولوجية والنتمية المحلية والإقليمية والخدمات العلمية المختلفة التي تؤدها الأكاديمية ضمن الخطة الخمسية وقد أصدرت الأكاديمية عددا من المجلات التي تسهب في شرح أساليب إعداد خططها البحثية وقواعد الإعلان والإسناد والإشراف على التنفيذ وكذا تحليل نتائج وإنجازات هذه الخطط كما ذكرنا سابقا.

٤. إنجازات مشروعات وخطط الأكاديمية الخمسية

لما كان من المستحيل في هذا الجزء تقديم عرض شامل عن إنجازات ومشروعات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا حصر وتقييم كل المشروعات والخطط التي نفذتها الأكاديمية منذ إنشائها في عام ١٩٧١ وحتى الآن، فلهذا سوف نقتصر على محاولة تلخيص بعض الملامح الهامة وإنجازات الخطة الخمسية الثالثة

للأكاديمية كما جاءت في الكتاب الذي يقع في ٤٢٦ صفحة والذي أصدرته الأكاديمية في ديسمبر ١٩٩٨ تحت عنوان "تحليل نتائج وإنجازات أنشطة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية العلمية والتكنولوجية - في إطار مهام الأكاديمية - ١٩٩٢ - ١٩٩٧" (مرجع ٤١).

وقد تضمنت الخطة الثالثة ثمانية أقسام محددة هي:

القسم الأول: البحوث القطاعية.

القسم الثاني: التنمية التكنولوجية.

القسم الثالث: التنمية المحلية والإقليمية.

القسم الرابع: الموضوعات القومية الكبرى (متعددة الجوانب).

القسم الخامس: دعم البنية الأساسية للبحث العلمي والتكنولوجي.

القسم السادس: دعم الخدمات العلمية والتكنولوجية.

القسم السابع: الإعلام والثقافة العلمية والتكنولوجية.

القسم الثامن: التعاون الدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا.

١/٤. حرصت خطة البحوث القطاعية على أن تغطي مشروعاتها البحثية مختلف الموضوعات ذات الأولوية للإسراع بمعدلات التنمية وتطوير الخدمات. وجاء إختيار الموضوعات بمساهمة من الوزارات والجهات المختلفة.

٢/٤. في مجال التنمية التكنولوجية إهتمت الخطة بما يلي:

- تنمية التكنولوجيات التقليدية.
- إختيار التكنولوجيات الحديثة التي تحتاجها البلاد.
- وضع تصور لسياسة تكنولوجية لمصر.
- دعم وتطوير البنية الأساسية للتنمية التكنولوجية.
- التعامل مع المعلومات ومتابعة التطورات التكنولوجية.

- تطوير الممارسات الإدارية لمواكبة التطور التكنولوجي.
- السعي لإصدار قانون ينظم نقل التكنولوجيا.
- الوضع الحالي للصناعات الصغيرة وحل ما تواجهه من مشكلات.
- العمل على زيادة المكون المحلي في المعدات الإستثمارية.

وتمثل الشبكة القومية للتنمية التكنولوجية ومشروع التعاون العلمي والتكنولوجي ركيزتان أساسيتان في تنفيذ مكونات خطة التنمية التكنولوجية.

٣/٤. بالنسبة للتنمية المحلية والإقليمية، حرصت الخطة على إستكمال مراكز بحوث التنمية الإقليمية وكذا المشروعات التي تنفذها المراكز القائمة.

٤/٤. بالنسبة للموضوعات الإستراتيجية، إهتمت الخطة بموضوع الأمن الغذائي، والتنمية الصحراوية والتنمية الريفية والتنمية المتواصلة، وخطة إستخدام الأرض، ودراسة بيئة وتنمية نهر النيل، والمياه والصرف الصحي، والفاقد، البطالة، والأمومة والطفولة، والكوارث الطبيعية – أسبابها وتجنب آثارها.

٥/٤. دعم البنية الأساسية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من حيث الفرد العلمي وتدعيم قدراته العلمية، وإنشاء وحدات البحث والتطوير في الوحدات الإنتاجية، ووحدات التخصصات العلمية المستحدثة، ودعم المعامل وغيرها.

٦/٤. إهتمت الخطة بالإعلام والتوثيق والمكتبات أو ما يتصل بالمعلومات العلمية والتكنولوجية والإحصاء العلمي.

٧/٤. في مجال تبسيط العلوم ونشر الثقافة العلمية والتكنولوجية، إهتمت الخطة بما يلي:

- تبسيط العلوم ونشر الوعي العلمي.
- الأنشطة الشبابية العلمية.
- إعداد كوادر علمية في مجال الإعلام العلمي.
- إستكمال برنامج تأريخ الحركة العلمية في مصر الحديثة.

• تطوير متحف العلوم.

• دعم نوادي العلوم.

وقد بلغ عدد المشروعات التي تم التعاقد عليها خلال الخطة الخمسية الثالثة ٣٢٧ مشروعا بحثيا تعاقديا، وبإجمالي تمويل نحو ٣٤,٥ مليون جنية. وذلك بالإضافة إلى ٢٤١ مشروعا ودراسة بحثية تعاقدية والمتعاقد عليها قبل أول يوليو ١٩٩٢، حيث بلغ إجمالي تمويلها ٢٣,٤٦ مليون جنية.

وقد أسهم في تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية الثالثة ٥٦٨ مشروعا ودراسة بحثية والحملات القومية نحو ٩٠٠٠ من أعضاء هيئة التدريس والبحوث والخبراء، وما يربو على ٣٠٠٠ من الإخصائين والتكنولوجيين وذلك بالإضافة الى أعضاء لجان الإشراف والمتابعة والتقييم لتلك المشروعات والذي يربو عددهم عن ٢٠٠٠ عضوا.

٨/٤. الحملات القومية كأتملة لإنجازات الخطة الخمسية الثالثة.

لما كان الحديث عن إنجازات كل مشروعات وخطط الخطة الخمسية يتطلب وقتا وجهدا لا يتوافق مع أهداف الدراسة الحالية، رأينا أن نكتفي بإعطاء الملخص التالي عن إنجازات الحملات القومية كأتملة لإنجازات الخطة.

١/٨/٤. الحملة القومية للنهوض بمحصول القمح:

واصلت إنتاجية محصول القمح الإرتفاع فى أراضي الوادي القديمة من حوالي ٩,٨ أدر/ للفدان فى موسم ١٩٨٢/٨١ (سنة الأساس) إلى نحو ١٧ أدر/ فدان فى موسم ١٩٩٦/٩٥، نحو ١٦,٥٤ أدر/فدان فى موسم ١٩٩٧/٩٦ بسبب الظروف الجوية غير المواتية.

٢/٨/٤. الحملة القومية لمحصول الأرز

حققت الحملة هدفها حيث بلغت إنتاجية الفدان عام ١٩٩٧ ٣,٥٣ طن وهى من أعلى المعدلات فى العالم وبزيادة قدرها ٤٧% عن متوسط محصول فترة

الأساس ٢,٤ طن (٨٤ - ١٩٨٦) مما حقق زيادة قدرها ٣ مليون طن من الأرز الشعير.

ويتمثل العائد القومي للحملة نتيجة رفع الإنتاجية خلال السنوات ٨٦-١٩٩٥ حوالي ٩,٨٩٧ مليون طن أرز شعير تحقق عائدا قوميا يصل إلى ٦,٢٤٣ مليار جنيه.

وتستهدف الحملة فى الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٩٧ الى زيادة فى الدخل القومي تصل إلى مليار جنيه سنويا.

٣/٨/٤. الحملة القومية للنهوض بمحصول الذرة الشامية

أسهمت الحملة رفع إنتاجية الفدان من ١٩,٧٥٠ أردب/فدان عام ١٩٩٣ إلى ٢١,٣٣ عام ١٩٩٦ ثم إلى ٢٢,٧٦ أردب/فدان عام ١٩٩٧.

تقدر جملة الزيادات فى المساحات التى تشرف عليها الحملة (وفق تقديرات جهاز الإحصاء بوزارة الزراعة) بحوالى ٥,٢٨ مليون طن (خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥) قيمتها ١,٨٥ مليار جنيه.

٤/٨/٤. البرنامج القومى لتطوير إنتاجية محصول الموز

تطورت مساحات الموز الخاضعة لإشراف البرنامج من خمسين فدانا عام ١٩٨٤ لتصل إلى ١٤٢٨٢ فدانا فى ١١ محافظة عام ٩٧/٩٦ تمثل ٤٠% من جملة الموز فى مصر. ويبين الجدول التالي تطور المساحة التى أشرفت عليها البرنامج والإنتاجية وإجمالي الدخل خلال عامي ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣.

الموسم	المساحة بالفدان	الإنتاجية	القيمة (مليون جنيه)
١٩٩٣/٩٢	١٣٤٥٥	١٦١١٦١	٢٣٧,١
١٩٩٤/٩٣	١٣٤١٦	١٨١٧٦٥	٢٩٩,٣

• وبتطبيق حزمة التوصيات، تطورت إنتاجية الموز ليصل المتوسط إلى ١٥,٨٨ طن/فدان خلال موسم ٩٧/٩٦. وبلغ إجمالي الإنتاج من المساحة ٢٢٦٣٣٨ طن، بزيادة قدرها ١٨٧٥٥ طن عن الموسم السابق (٩٦/٩٥) تقدر قيمتها بحوالي ٢٠ مليون جنيه.

• كما حقق البرنامج زيادة في محصول موسم ٩٦/٩٧ عن محصول سنة الأساس نحو ٩٦٨٣٢ طن (نفس المساحة) حيث أن محصول الفدان ارتفع إلى حوالي ٦,٧٨ طن.

وهناك أيضا البرنامج القومي للنهوض بمحصول قصب السكر في مصر العليا وكذلك البرنامج القومي للنهوض ببعض المحاصيل الزيتية.

٥/٨/٤. خطط تطوير أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

خلال عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦ شكلت وزارة البحث العلمي لجنة من كبار العلماء لدراسة أوضاع الأكاديمية من جميع الجوانب (التخطيط العلمي والتكنولوجي - التنظيم - تقييم العمل العلمي والإداري) لوضع تصور لتطوير العمل بالأكاديمية حتى عام ٢٠١٧ وقد إقترحت اللجنة عددا من التوصيات التي قدمت إلى وزير الدولة للبحث العلمي في ذلك الوقت.

المركز القومي للبحوث^١

(١) التطور التاريخي للمركز القومي للبحوث

أنشئ المركز القومي للبحوث كهيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ملحقة برئاسة مجلس الوزراء بمقتضى القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ بهدف "النهوض بالبحوث العلمية الأساسية والتطبيقية وخاصة ما يتصل منها بالصناعة والزراعة والصحة العامة وسائر المقومات الرئيسية للاقتصاد القومي فى نطاق السياسة العامة للدولة".

و لتحقيق ذلك قام المركز القومي للبحوث بالعمل على محورين أساسيين :

١- مرحلة تكوين الكوادر العلمية.

٢- مرحلة توثيق الصلات مع جهات الانتاج والخدمات وعمل التعاقدات مع الغير.

ولقد شهد المركز منذ بداية إنشائه تغيرات جوهرية أثرت بشكل أو بآخر على مسيرته البحثية حيث تغيرت تبعية المركز مرات عديدة ففي عام ١٩٦١ تبع المركز لوزارة البحث العلمي، وفى عام ١٩٦٥ لرئيس المجلس الأعلى للبحث العلمي، وفى بداية عام ١٩٦٧ للقيادة العليا للقوات المسلحة، وفى نهاية عام ١٩٦٧ لوزير التعليم العالي، وفى عام ١٩٦٨ لوزير البحث العلمي، وفى عام ١٩٧١ لرئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، إلى أن استقر الوضع عام ١٩٨٨ بصدر اللائحة التنفيذية للمركز بالقرار الجمهوري رقم ٥٠ وتم بمقتضاه تبعية المركز القومي للبحوث لوزير الدولة للبحث العلمي والإبقاء على كيانه كهيئة علمية مستقلة.

^١ المركز القومي للبحوث - الخطط الرئيسية لتطوير المركز القومي للبحوث (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) إعداد لجنة تطوير المركز القومي للبحوث - أغسطس ١٩٩٦.

(٢) الهيكل التنظيمي للمركز القومي للبحوث

يتكون الهيكل التنظيمي الحالي للمركز القومي للبحوث من ١٣ شعبة بحثية فى المجالات المختلفة تضم فى مجملها ٦٠ قسماً متخصصاً، ويتولى إدارة شئون القسم كل من مجلس القسم ورئيس القسم كما يتولى إدارة الشعبة كل من مجلس الشعبة ورئيس الشعبة ولقد حدد القرار الجمهوري رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ تشكيل وإختصاصات مجالس الأقسام والشعب.

أما الإدارة العليا فتتكون من مجلس إدارة المركز ورئيس المركز الذى يرأس مجلس الإدارة ويعتبر مجلس إدارة المركز هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المركز ورسم سياساته العلمية والمالية والإدارية، ويعاون رئيس المركز فى مهامه نائبان أحدهما لشئون المشروعات البحثية، ولآخر للشئون الفنية كما يتبع رئيس المركز كل من الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية والإدارة المركزية للشئون الرئاسة.

(٣) القوى البشرية فى المركز

يبلغ عدد العاملين فى المركز القومي للبحوث ٥١٩٠ (طبقاً لإحصاء آخر مايو ١٩٩٦). ولا يشمل هذا الرقم العاملين فى إعارات وإجازات خاصة (٥٤١) أو فى مهمات علمية أو إجازات دراسية (٥٣)، كما لا يشمل هذا الرقم الأساتذة المتفرغين (١٠١) وغير المتفرغين (١٠) وتبلغ نسبة أعضاء هيئة البحوث حالياً ٢٤% أى أن إجمالى عدد أعضاء هيئة البحوث ومساعدتهم يمثل ٤٨% من إجمالى العاملين فى المركز.

ومن الجدير بالذكر أن عدد أعضاء هيئة البحوث ومساعدتهم قد زاد بنسبة ٨٩% منذ عام ١٩٨٠، وتغيرت النسبة بين أعضاء هيئة البحوث ومساعدتهم خلال تلك الفترة وأصبحت متساوية تقريباً الآن. ويوضح الجدول الأتى التوزيع الحالي لجميع العاملين فى الأقسام البحثية على مستوى المركز ومنه يتضح أن الباحثين المساعدين يشكلون العدد الأكبر فى حين أن عدد مساعدي البحوث قد تراجع بدرجة ملحوظة. ولكن هناك اختلافات كثيرة بين الأقسام والشعب يوضحها

نفس الجدول. فبالنسبة لأعضاء هيئة البحوث تتصدر شعبة البحوث الزراعية القائمة بنسبة ٢٧,٩% من إجمالي أعضاء هيئة البحوث فى المركز يليها شعبة بحوث الصناعات الغذائية والتغذية كذلك تتصدر شعبة البحوث الزراعية القائمة فى نسبة مساعدي هيئة البحوث التى تبلغ ١٩,٩%، تليها شعبة البحوث الطبية (١٤,٦%) ثم شعبة بحوث الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية (١٠,٢%). وفى الشعبتين الأخيرتين نجد أن عدد مساعدي هيئة البحوث يفوق عدد أعضاء هيئة البحوث ، بينما العكس صحيح فى شعبة البحوث الزراعية .

جدول (١) توزيع أعضاء هيئة البحوث و مساعديهم على الشعب البحثية
(طبقاً لإحصائية آخر مايو ١٩٩٦)

الشعبة البحثية	عدد الأقسام	عدد أعضاء هيئة البحوث	النسبة المئوية %	عدد مساعدي هيئة البحوث	النسبة المئوية %
١- الصناعات الكيماوية	٦	١٢٠	٩,٧	٨٠	٦,٥
٢- الصناعات الصيدلانية والدوائية	٣	١١٤	٩,٣	١٢١	٩,٨
٣- الصناعات النسيجية	٤	٤٧	٣,٨	٥١	٤,١
٤- الصناعات الغذائية والتغذية	٣	١٢١	٩,٨	٩٧	٧,٨
٥- البحوث الزراعية والبيولوجية	١١	٣٤٣	٢٧,٩	٢٤٦	١٩,٩
٦- الهندسية	٣	٤٩	٤,٠	٦٥	٥,٣
٧- الطبية	٦	٩٩	٨,٠	١٨٠	١٤,٦
٨- البيئية	٣	٤٤	٣,٦	٣٣	٢,٧
٩- الكيمياء العضوية التطبيقية	٣	٢٦	٢,١	٦٢	٥,٠
١٠- الكيمياء غير العضوية	٢	٤٧	٣,٨	٤١	٣,٣
١١- العلوم الأساسية	٥	٩١	٧,٤	٨٦	٧,٠
١٢- الفيزيائية	٥	٥٦	٤,٥	٤٧	٣,٨
١٣- الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية	٦	٤٧	٦,١	١٢٧	١٠,٢
الجملة	٦٠	١٢٣١	١٠٠	١٢٣٦	١٠٠

(٤) ميزانية المركز القومي للبحوث

بلغت ميزانية المركز القومي للبحوث خلال العام المالي ١٩٩٥/١٩٩٦ حوالي ٦٠ مليون جنية مصري، يكون الباب الأول منها ٧٣,٢% والباب الثاني ١٩% والباب الثالث ٧,٨%. ولقد زادت ميزانية المركز زيادة كبيرة منذ عام ١٩٨٤/١٩٨٥ وذلك لزيادة عدد العاملين في المركز بالإضافة إلى الزيادات التي حدثت في الأجور والمكافآت بعد تصحيح وضع أعضاء هيئة البحوث ومساعديهم أسوة بهيئات التدريس بالجامعات، أما الباب الثاني من الميزانية فقد زادت قيمته منذ ١٩٨٤/١٩٨٥ بمعدل يقرب من النسبة السنوية للتضخم، أما الباب الثالث فلم يزد بنفس معدل زيادة الباب الثاني. ومنه يتضح أن هذه النسبة قد انخفضت بصورة حادة من ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ١٩٨٤/١٩٨٥ وظلت ثابتة تقريباً منذ ذلك العام. وقد أدى استمرار الخلل في التوازن بين الباب الأول والثاني من الميزانية إلى آثار سلبية متعددة على أداء المركز القومي للبحوث.

(٥) النشاط العلمي للمركز

ينقسم النشاط العلمي في المركز القومي للبحوث إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

(أ) المشروعات البحثية الداخلية :

وهي المشروعات التي تتقدم بها الأقسام البحثية كل عام ويجرى تمويلها من الباب الثاني لميزانية المركز وتشمل معظم التسجيلات للدرجات العلمية لمساعدى البحوث والباحثين المساعدين، كما تتضمن بعض الموضوعات ذات الأولوية.

(ب) المشروعات البحثية الممولة من جهات محلية :

يشمل هذا النشاط العلمي المشروعات البحثية التي يتم التعاقد عليها مع أجهزة حكومية أخرى أو مع شركات القطاع العام أو مع القطاع الخاص. ومعظم التعاقدات التي أجريت منذ بداية السبعينيات تمت بالجهود والاتصالات الشخصية لأعضاء هيئة البحوث. وقد بلغ حجم التعاقدات التي تمت خلال الخمسة أعوام

١٩٩١/٩٢ - ١٩٩٥ حوالي ١٠ مليون جنيه. أما بخصوص نسبة التعاقدات التي وقعت خلال الخمسة أعوام في المجالات البحثية المختلفة تحتل مشروعات البحوث الزراعية المرتبة الأولى في التعاقدات (٤٣%) يليها التعاقدات في مجال الصناعات الكيماوية (١٧%) ثم بحوث حماية البيئة (١٠%).

أما عن مصادر تمويل المشروعات التي تم التعاقد عليها خلال الخمسة أعوام ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ١٩٩٦/١٩٩٥ فكانت كالتالي: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (٨٦%)، أجهزة حكومية أخرى وشركات قطاع عام (١٣%)، أما القطاع الخاص فلم تتجاوز تعاقداته ١% من إجمالي التعاقدات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التعاقدات قد تضمنت بعض الدراسات لبعض المشروعات القومية (مثل مشروع التنمية الريفية المتكاملة المعروف باسم "سروق").

جـ) المشروعات البحثية الممولة من جهات أجنبية :

بدأت عملية تقديم أعضاء هيئة البحوث بمشروعات للحصول على تمويل لها من الخارج تتخذ شكلاً متزايداً منذ بداية السبعينات وفي خلال فترة الخمسة أعوام المالية الأخيرة (١٩٩٢/١٩٩١ إلى ١٩٩٦/١٩٩٥) بلغ حجم التعاقدات على هذا النوع من المشروعات البحثية ٨,٨٥٩,٧٣٦ جنيه و ٢,٦٣٦,١٦٣ دولار أمريكي، وبمعنى آخر بلغ الاجمالي ما يعادل ١٧,٧٩٦,٣٢٩ جنيه. وقد تطورت هذه التعاقدات خلال الأعوام الخمسة المذكورة عالياً وكان أكبر حجم للتعاقدات في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ ثم حدث تراجع واضح بعد ذلك خاصة في ميزانية المشروعات بالعملة الأجنبية ولم تحدث تعاقدات في عام ١٩٩٦/١٩٩٥ سوى مشروع واحد ميزانيته ٧٠٠٠ دولار.

أما عن مصادر التمويل فيشكل برنامج المعونة الأمريكية بأكاديمية البحث العلمي المصدر الرئيسي لتمويل أغلبية هذه المشروعات (٨٠% من اجمالي تمويل المشروعات بالجنيه و ٦٤% من اجمالي التمويل بالدولار)، أما عن بقية المشروعات فتم التعاقد عليها مع جهات أجنبية أخرى متفرقة.

(د) الوحدات ذات الطابع الخاص :

اكتسب المركز خلال مسيرته البحثية خبرات متميزة في إنشاء ما يقرب من ١٤ وحدة ذات طابع خاص تتجاوب مع رغبات المستفيدين من نشاطها ويناط بها ما يلي:

- تطبيق ونقل التكنولوجيا الحديثة في القطاعين الانتاجي والخدمي.
- تقديم الاستشارات العلمية وإجراء دراسات الجدوى.
- جراء تحاليل العينات في مختلف المجالات.
- الإشراف على العيادات الخارجية والمعامل الملحقة.
- الإشراف البيئي لمرضى الروماتويد والصدفية.

وقد حققت هذه الوحدات إيرادات بلغت ١,٩٦٥,٤٤٠ جنيهه فى عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ وارتفع الى ما يعادل ٦,٨٩١,٥٦١ جنيهه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦.

(٦) أهم انجازات المركز منذ انشائه

(١) المساهمة فى بناء و تنمية القدرات العلمية القومية :

قام المركز القومي للبحوث بدور كبير فى بناء وتنمية القدرات العلمية القومية ففي مطلع عام ١٩٥٧ كان عدد الباحثين فى المركز عشرة باحثين وعدد طلاب المنح الحاصلين على البكالوريوس ٤٤، وبعد ربع قرن من إنشاء المركز كان عدد أعضاء هيئة البحوث قد ارتفع إلى ٧٥١ وعدد مساعديهم ٦٢٤. وفى آخر عام ١٩٩٥ بلغ عدد أعضاء هيئة البحوث بالمركز ١٢٠٨ ومساعديهم ١١٩٤. هذا بالإضافة إلى أعداد كبيرة من أعضاء هيئة البحوث ومساعديهم الذين تم نقلهم إلى المعاهد البحثية التى تكونت من وحدات ومعامل المركز وهى معاهد بحوث البترول والمعايرة وبحوث الفلزات والبلهارسيا والرمد والإلكترونيات، كذلك ترك عدد من أعضاء هيئة البحوث المركز لشغل وظائف مختلفة كأعضاء فى هيئات التدريس فى الجامعات المصرية خاصة الإقليمية منها أو فى بعض الجامعات والمعاهد العلمية

العربية، ولقد حقق عدد من أعضاء هيئة البحوث بالمركز تميزاً علمياً قومياً وإقليمياً ودولياً حيث حصل عدد منهم على درجات الدكتوراة فى العلوم وجوائز الدولة التشجيعية والتقديرية وجوائز دولية وتولى عدد منهم مناصب رفيعة ببعض المنظمات الإقليمية والدولية كما اكتسب عدد من أعضاء هيئة البحوث خبرات مختلفة فى عمليات الإدارة العلمية.

(٢) الانتاج العلمى :

قام أعضاء هيئة البحوث منذ عام ١٩٥٦ وحتى آخر ١٩٩٥ بنشر أكثر من عشرة آلاف ورقة علمية فى الدوريات العلمية والإقليمية والمحلية فى مجالات العلوم الزراعي والبيولوجية والكيمياء الطبيعية والجيولوجيا والطب والصيدلة والهندسة والبيئة والعلوم التطبيقية المختلفة وغيرها من المجالات البحثية التى تشكل نشاط المركز (لمزيد من التفاصيل أنظر قوائم البحوث المنشورة التى أصدرها المركز فى كتيب عام ١٩٩٥).

(٣) مشروعات البحث والتطوير:

قام المركز القومي للبحوث منذ إنشائه بعدد كبير من الدراسات والبحوث الهادفة الى إحداث تطوير فى بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية فى مجالات الصناعات التحويلية مثل الصناعات الكيماوية (الزجاج والحراريات، البوليمرات، الورق السيلوز والصناعات النسجية والصناعات الغذائية والصناعات الدوائية والتطبيقات الهندسية أجريت دراسات وبحوث مختلفة بهدف إحلال مواد أولية محلية محل المستوردة أو تطوير منتجات محددة أو التصنيع المحلى للمعدات كذلك قام المركز بعدد من الدراسات والبحوث التى حققت تطويراً ملحوظاً فى مجال البحوث الزراعية مثل زيادة إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية أما فى مجالات الخدمات فقد أجريت دراسات وبحوث مختلفة لحماية البيئة من التلوث وتحسين الصحة العامة (لمزيد من التفاصيل انظر التقارير السنوية للمركز).

٤) الخدمات العلمية والتكنولوجية:

قام المركز القومي للبحوث بخدمات تحليلية متنوعة تلبي طلبات الجهات الحكومية المختلفة وشركات القطاعين العام والخاص وغيرها شملت التحاليل الكيميائية المختلفة والقياسات الفيزيائية وتحديد المواصفات والقياسات الحقلية والتحاليل الطبية .. إلخ، بالإضافة إلى هذا قدم المركز العديد من الاستشارات العلمية لكافة القطاعات مثل دراسات الجدوى عن العمليات الصناعية والخدمية والتقارير العلمية عن بعض الموضوعات ذات الأهمية السياسية أو الاستراتيجية، كذل قام المركز بتنظيم الدورات التدريبية فى مختلف الموضوعات العلمية المتخصصة كما قام بتدعيم العديد من المؤتمرات التى ساهمت فى تبادل المعرفة فى عدد من المجالات العلمية.

٧) نقاط القوة والضعف فى المركز القومى للبحوث

نقاط القوة:

- ١- تمتع المركز بسمعة عالمية ومحلية جيدة.
- ٢- توفر الطاقات العلمية والكثير من الطاقات التكنولوجية.
- ٣- توفر الخبرة فى العمل فى المشروعات البحثية والتكنولوجية متعددة التخصصات.
- ٤- توفر الخبرة فى التعامل التعاقدى مع مختلف جهات الإنتاج والخدمات وكذا مع الجهات الأجنبية.

نقاط الضعف :

- ١- تزايد القيود البيروقراطية التى تحكم أداء المركز .
- ٢- النقص الشديد فى الميزانيات وخاصة الاعتمادات المخصصة لشراء الأجهزة ومستلزمات العمل البحثى.

- ٣- زيادة أعداد هيئة البحوث فى بعض التخصصات ونقصها فى البعض الآخر.
- ٤- التضخم الواضح فى أعداد الموظفين فى الإدارات بما يعطل العمل.
- ٥- قصور الخدمات الفنية داخل المركز.
- ٦- قصور التعاون مع جهات الانتاج وخاصة فى مجال الصناعة.

تطوير المركز القومى للبحوث

خلال عام ١٩٩٦ شكلت إدارة المركز القومى للبحوث لجنة لتطوير المركز ضمت فى عضويتها إلى جانب المسؤولين عن إدارة المركز فى ذلك الوقت عددا من أساتذة المركز وكذا عددا من المستشارين من داخل وخارج المركز من جهات الإنتاج والخدمات أو الجامعات، وقد وضعت اللجنة خطة لتطوير المركز على أن تنفذ على مراحل.

☆☆☆مركز البحوث الزراعية

يستهدف مركز البحوث الزراعية والمنشأ بقرار جمهوري فى عام ١٩٧١، وضع وتنفيذ مشروعات وبرامج وخطط واستراتيجيات البحوث الزراعية الهادفة إلى النهوض بالإنتاج الزراعي النباتي والحيواني رأسياً وأفقياً فى إطار مشروعات وبرامج وخطط واستراتيجيات التنمية الزراعية والخطط والاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر. كما يستهدف نشر نتائج تلك البحوث وتداولها وتعميم تطبيقها بواسطة المزارعين.

وفى سبيل تحقيق ذلك يقوم المركز بالتنسيق والتعاون مع كليات الزراعة والجامعات ومراكز ومعاهد البحوث الوطنية والقطاع الخاص والمزارعين والمجالس النوعية والهيئات الأهلية غير الحكومية، كما يقوم المركز بالتنسيق والتعاون وتوثيق العلاقات مع مراكز البحوث الزراعية الدولية.

ويعتبر مركز البحوث الزراعية أكبر مؤسسة بحثية زراعية فى الشرق الأوسط و يضم ١٦ معهداً بحثياً و تسعة معامل مركزية تغطى مختلف فروع البحوث الزراعية (كما سبق ذكره) ويعمل به ٢٥٥٠ رئيس بحوث وباحث أول من الحاصلين على درجة الدكتوراه فى العلوم الزراعية فى مختلف التخصصات وحوالي ١٣٣٥ باحث مساعد من الحاصلين على درجة الماجستير، ٧٥٦ مساعد باحث الى جانب ٣٢٧٠٨ من الاداريين والأجهزة المعاونة. كما يتبع المركز ٤٧ محطة للبحوث الزراعية الإقليمية والفرعية (١٠ محطات إقليمية، ٣٧ محطة فرعية) فى مجالات المحاصيل الحقلية والبستانية والإنتاج الحيواني تنتشر من أسوان جنوباً الى الإسكندرية وكفر الشيخ ودمياط شمالاً الى جانب ٢١ مراقبة لتنفيذ التجارب التأكيدية فى حقول المزارعين كما افتتح بالمركز حديثاً المكتبة القومية الزراعية المصرية وهى ثاني مكتبة زراعية متخصصة فى العالم بعد المكتبة القومية الزراعية الأمريكية.

* سبق الحديث عن معظم إنجازات مركز البحوث الزراعية فى فصول سابقة.

** مرجع ١٦ صفحة ٣١.

وقد تم في خلال السنوات الأخيرة ومن خلال المنح العديدة التي أتيحت للمركز من المنظمات الدولية والدول المانحة وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومن خلال المشروع القومي للأبحاث الزراعية تزويد مركز البحوث الزراعية بأحدث المعامل والأجهزة والمعدات والدوريات البحثية والمماثلة لتلك المتوفرة بأعرق المراكز البحثية الزراعية الدولية، كما تم إيفاد حوالي ١٥٠٠ من السادة أعضاء هيئة البحوث ومعاونيهم بالمركز في مهمات علمية وتدريبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية مما أتاح لهم الوقوف على أحدث التطورات العلمية الزراعية العالمية بالإضافة إلى استفاد العديد من الخبراء والشخصيات العلمية البارزة على المستوى الدولي لزيارة المركز.

هذا وقد قام المركز خلال الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣ - ٩٦/٩٧) بتنفيذ ثمانية عشر برنامجاً بحثياً هي برنامج محاصيل الألياف، برنامج الحبوب، برنامج المحاصيل الزيتية، برنامج البقوليات، برنامج محاصيل الأعلاف، برنامج المحاصيل السكرية، برنامج الفاكهة، برنامج الخضار، برنامج الثروة الحيوانية، برنامج الميكنة الزراعية، برنامج الأراضي والمياه، برنامج وقاية النبات وأمراض النباتات، برنامج تكنولوجيا الأغذية والأعلاف، برنامج الاقتصاد الزراعي والإحصاء، برنامج الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، برنامج الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا الزراعية، برنامج الأسماك، وبرنامج النظم الخبيرة.

وقد أعد المركز استراتيجية البحوث الزراعية خلال الفترة ٩٧/٩٨ - ١٩٩٨ (بداية الخطة الخمسية الرابعة) وحتى عام ٢٠١٧ مع تقسيم هذه الاستراتيجية إلى ٤ خطط خمسية بحثية زراعية ووضع المشروعات والبرامج البحثية الزراعية التفصيلية للخطة الخمسية الرابعة (٩٧/٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢) وذلك في إطار خطط واستراتيجية التنمية الزراعية والخطط والاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر حتى عام ٢٠١٧.

المركز القومي لبحوث المياه☆

بدء نشاط المركز القومي لبحوث المياه عام ١٩٧٥.

المهمة الأساسية:

توفير مصادر المياه والحفاظ عليها من التلوث.

نوعية الأنشطة:

بحوث تطبيقية — تطوير تكنولوجي — تصميم هندسي — دراسات فنية واقتصادية — تدريب — اختبارات وتحليلات معملية وقياسات — تأكيد جودة.

أهم المجالات:

- إدارة الموارد المائية.
- الري والصرف.
- المياه الجوفية.
- هيدروليكا الأنهار.
- الطاقة المتجددة.
- حماية المجارى المائية.

التجهيزات :

- حقول تجارب رائدة .
- معامل مركزية .
- معامل اختبارات التربة و المواد و الرقابة و ضبط الجودة .

* أسماء المعاهد التابعة للمركز موجودة فى صفحة ٤٥ من هذه الدراسة. والإضافات هنا مأخوذة عن

المرجع ١٦ صفحة ٧٢ .

- وحدة الحاسب الآلي.
- وحدة الدراسات الاستراتيجية.
- قاعدة بيانات شبكة اتصالات.
- معامل تفريخ أسماك.
- مقاومة الحشائش بيولوجياً.
- معامل إنشاء النماذج الطبيعية لدراسة هيدروليكا الأنهار والمنشآت المائية.

الاتجاهات المستقبلية:

التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة والمحافظة على نوعيتها وحمايتها من التلوث وتطوير نظم الري لتوفير المياه لأغراض التوسع المستقبلية.

الوضع الحالي ١٩٩٥:

القوى البشرية العلمية: ٨٢ دكتورة — ١٤٩ ماجستير — ٣٠٤ بكالوريوس.

التخصصات الرئيسية: هندسة مدني / كهرباء / ميكانيكا / كيمياء / بترول — زراعة / علوم / جيولوجيا.

التمويل: ١٧,٠٤١,٠٠٠ جنيه اعتمادات موازنة / ٢٠,٤٣٩,٨٤٠ جنيه إيرادات.

التعاون الخارجي:

المركز له علاقات علمية مع عدد من الهيئات والمؤسسات الدولية مثل الهيئة الدولية للموارد المائية "IWRA" بالولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة الدولية للري والصرف "ICID" بالهند، المعهد الدولي للإدارة المائية "USAID" وكالة التنمية الدولية "AID" الهيئة الكندية للتنمية الدولية "CIDA" وهيئة اليونسكو "UNESCO" المركز الدولي لدراسات حوض البحر المتوسط بإيطاليا "CIHEAM".

أهم جوانب الخبرة:

- تخطيط الاستراتيجيات والسياسات قصيرة وطويلة المدى لإدارة الموارد المائية.
- تصميم مشروعات الري والصرف.
- الحد من مظاهر التلوث والمحافظة على نوعية مياه النيل.
- إعادة استخدام مياه الصرف.
- تصميم وصيانة المجارى المائية ومنشآت الري والصرف.
- دراسات المياه الجوفية وإمكانات الخزانات الجوفية.

هيئة الطاقة الذرية*

المهمة الأساسية:

التخطيط والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا بما يمكن مصر من مواكبة التطور العالمى فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية فى جميع المجالات.

نوعية الأنشطة:

بحوث — تطوير تكنولوجيا — تصميم هندسي — استشارات — اختبارات وتحاليل معملية وقياسات — تأكيد جودة.

أهم المجالات:

استخدامات الطاقة النووية — استخدامات النظائر المشعة — معالجة النفايات النووية — الأمان النووي والرقابة الإشعاعية — الوقاية من الإشعاع .

التجهيزات:

- ١— المفاعل التجريبي الأول وقدرته ٢ ميجاوات.
- ٢— المفاعل التجريبي الثاني وقدرته ٢٢ ميجاوات.
- ٣— وحدة معالجة النفايات المشعة السائلة ذات المستوى المنخفض.
- ٤— محرقة النفايات المشعة.
- ٥— معمل تصنيع الوقود النووي.
- ٦— وحدة التعقيم بأشعة جاما.
- ٧— المعمل الإلكتروني.

* مرجع ١٦ صفحة ٩٩.

٨- المعمل المتقدم للرصد الإشعاعي.

٩- الشبكة القومية للرصد الإشعاعي (يجرى استكمالها).

الاتجاهات المستقبلية :

تطوير التكنولوجيا النووية و البنية الأساسية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

الوضع الحالي ١٩٩٥ :

القوى البشرية العلمية : ٥٠٢ دكتوراه — ٢٠٢ ماجستير — ١٠٧ بكالوريوس.

التخصصات الرئيسية :

التمويل : ١١٩,١٠٠,٠٠٠ جنيه منهم ١١٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه اعتمادات موازنة ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه تعاقدات بحوث محلية.

التعاون الخارجي:

منظمات إقليمية مثل الهيئة العربية للطاقة الذرية.

دول خارجية مثل الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا، الدنمارك...

أهم جوانب الخبرة :

— استخدامات الطاقة الذرية و معالجة النفايات الخطرة.

— تأكيد ورقابة واختبار أمان المنشآت الصناعية.

هيئة المواد النووية ☆

المهمة الأساسية :

توفير المواد النووية اللازمة للدورة الأمامية للوقود النووي لأية برنامج قومي لإنشاء وتشغيل مفاعلات القوى.

نوعية الأنشطة :

بحوث — تطوير تكنولوجيا — تصميم هندسي — دراسات فنية واقتصادية — استشارات — تدريب — اختبارات وتحليلات معملية و قياسات — تأكيد الجودة.

أهم المجالات :

الوقود النووي.

التجهيزات :

- وحدة إنتاج عجينة اليورانيوم والثوريوم والعناصر الأرضية النادرة.
- وحدة استخلاص العجينة الصفراء لليورانيوم من خاماته الثقيلة.
- وحدة تركيز فيزيائي للرمال السوداء.
- وحدة إنتاج النيتروجين السائل.
- طائرة استكشاف جوى.
- ماكينات حفر.
- أجهزة مناجم.
- أجهزة استكشاف إشعاعي حقلي.

- مركز معلومات — وحدة إحصاء — مكتبة — إدارة حاسب آلي.
- معامل مزودة بأجهزة تحليل معدنية وكيميائية ونظائريه.

الاتجاهات المستقبلية :

- توفير الوقود النووي والمواد النووية الأخرى اللازمة للصناعة النووية وذلك من خامات مصرية.
- استخدام التقنيات النووية في تنمية موارد الثروة المعدنية.
- زيادة الوعي النووي لدى الشعب المصري.

الوضع الحالي :

- القوى البشرية العلمية : ٤٤ دكتوراه — ٣٩ ماجستير — ١٩٤ بكالوريوس.
- التخصصات الرئيسية : جيولوجيا — كيمياء — حاسبات — طب — هندسة.
- التمويل : ٢٧,٧٥٨,١٠٠ جنيه منهم ٢٧.٦٧٩,٥٠٠ جنيه اعتمادات موازنة والباقي جهات مستفيدة وأكاديمية البحث العلمي.

التعاون الخارجى :

- ١— الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٢— الهيئة العربية للطاقة الذرية.

أهم جوانب الخبرة :

- المسح الجيولوجي و أعمال البحث والتنقيب.
- أعمال التركيز الكيميائي والفيزيائي.
- استخلاص العناصر الأرضية النادرة.
- تحليل المواد الجيولوجية.

المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية

يقف المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية على معظم الجهود المتعلقة بدراسات علم الإجتماع فى مستوياته النظرية وفى جوانبه التطبيقية على تفاصيل الحالة المصرية. ويحظى المركز بتقدير واسع النطاق فى أوساط العلوم الإنسانية فى مصر لطابع الكلاسيكية والوقار والتنسيق الذى تتمتع به أبحاثه ودراساته.

أنشئ المركز كمعهد للبحوث الجنائية عام ١٩٥٥، وأعيد تنظيمه بقرار من رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢٢١ فى عام ١٩٥٩، وأطلق عليه إسم المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية.

ويستهدف المركز النهوض بالبحوث العلمية التى تتناول المسائل الإجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع، والمشاكل التى يعاني منها المجتمع المصري، وذلك بغرض وضع الأسس اللازمة لسياسات إجتماعية رشيدة. ويقوم المركز فى سبيل تحقيق أغراضه بإجراء البحوث والدراسات والإشراف عليها، وتنظيم برامج تدريبية، وإيفاد الباحثين فى منح علمية وعملية، ونشر البحوث والبيانات العلمية وتبادلها مع الجهات العلمية الأخرى، وإبداء الرأي فى مشروعات القوانين الخاصة بالمسائل الإجتماعية والجنائية.

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمى للمركز... يتولى إدارة المركز مجلس إدارة برئاسة وزير الشؤون الإجتماعية، إضافة الى مدير المركز، وتضم هيئة البحوث فيه نحو (١٠٠) باحث من جملة الدكتوراه والماجستير إضافة الى نحو (٢٠) باحث مساعد.

وينقسم المركز إلى (٤) شعب هى: شعبة بحوث المجتمعات والفئات الإجتماعية وتضم أقسام بحوث: المجتمعات الريفية والصحراوية، المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، والسكان والفئات الإجتماعية. وشعبة بحوث مؤسسات وقوى التنمية الإجتماعية وتضم أقسام بحوث الإتصال الجماهيري والثقافة،

قياسات الرأي العام، التعليم والقوى العاملة، وشعبة بحوث الجريمة والسياسات الجنائية وتضم قسمي بحوث: الجريمة، والمعاملة الجنائية. وشعبة البحوث الكيميائية والبيولوجية والمشكلات الاجتماعية وتضم أقسام بحوث: كشف الجريمة والمخدرات والبيئة.

ويتضمن النشاط البحثي للمركز البحوث التي تجري في نطاق الأقسام، بالإضافة إلى عدد من المشروعات البحثية الكبرى من أهمها: البرنامج الدائم لبحوث المخدرات، برنامج بحوث مستقبل القرية المصرية، برنامج بحوث المجتمعات الصحراوية، برنامج بحوث حقوق الإنسان، برنامج بحوث تقويم السياسات الاجتماعية، برنامج بحوث المدن الجديدة.

وتعمل في إطار المركز أربع لجان علمية هي: لجنة النشر، لجنة البرامج التدريبية ولجنة الاتصالات العلمية، لجنة المؤتمرات والندوات.

وعلى مستوى البرامج التدريبية، يقوم المركز بإنجاز عدد من البرامج الدائمة... مثل البرنامج التدريبي للكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية. البرنامج التدريبي لمكافحة المخدرات، برنامج القواعد العامة للكشف عن الجريمة، الدورة التشغيلية لأعضاء النيابة العامة، البرنامج التدريبي للباحثين.

وعلى مدى العقود الماضية.. قام المركز بتقديم المئات من تقارير البحوث وأعمال الندوات والمؤتمرات وغيرها.. ويصدر المركز دوريتين: المجلة الجنائية القومية، المجلة الاجتماعية القومية... وكلتاها تصدران كل أربعة أشهر.

وتضمن مكتبة المركز ما يزيد عن (١٦) ألف كتاب عربي وأجنبي بالإضافة إلى الدوريات والموسوعات. وإضافة إلى المكتبة تعمل في إطار المركز الشبكة القومية للمعلومات وذلك لخدمة المتخصصين في العلوم الاجتماعية، كما يعمل حاسب آلي مركزي تتصل به وحدات من الحاسبات الآلية الشخصية.

وتصل مطبوعات المركز إلى أكثر من (٢٥٠) مؤلفا علميا بعض هذه المؤلفات يصل إلى ثلاثة أجزاء وبعضها يزيد. وتشمل هذه الكتب أبحاث علمية،

وتقارير موسعة، وأعمالاً لندوات ومؤتمرات، وأكالي ودلائل ومعاجم وكشوف وفهارس.

وبينما صدر معظم هذه الأعمال باللغة العربية، صدر ثلاثين كتاباً منها باللغة الإنجليزية.. وعلى أي حال فإن المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية هو أحد أهم المراكز البحث فى العلوم الإنسانية فى مصر. على أنه برغم ذلك لا زالت أعماله بعيدة عن الإفادة الحقيقية منها وتبدأ السلطات المعنية وأجهزة الدولة المنوطة ببحث وسائل الإفادة من أعمال هذا المركز. وبالإضافة الى جهوده شبه الضائعة لا يزال المركز نفسه فى حاجة لتطوير لمواكبة حالة المعرفة فى علم الاجتماع المعاصر وتطبيقاته على نحو ما سبق عن تقويم حالة علم الاجتماع والإنترولوجيا فى مصر.

خلال مسيرته التى إمتدت من ١٩٥٥ إلى الآن حقق المركز العديد من الأهداف العلمية... مثل إجراء البحوث بمختلف أشكالها مع الإتجاه نحو البحوث المسحية العامة، والبحوث التقويمية بهدف مساعدة واضعي السياسات والمخططين والعاملين بالبحث العلمى. ومثل إعداد البرامج التدريبية.

وخلال السبعينات ركز المركز فى إهتماماته على الموضوعات العلمية الإجتماعية ذات الصلة بالتحويلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى المجتمع.

وفى عقد الثمانينات والتسعينات غلب على أعمال المركز الإهتمام بقضايا الفكر وقياسات الرأي العام وحركات التطرف الديني والسياسات العامة والإجتماعية، وبالفئات الإجتماعية المختلفة كالمسنين والأطفال والشباب والمرأة... مع الإهتمام بدور الإعلام ووسائله المختلفة وآثاره السلبية والإيجابية على الجمهور العام بشرائحه المختلفة.

وبالطبع... فإن المشكلة الأساسية التى تواجه الباحثين العلميين الإجتماعيين هى تلك المتعلقة بالإستفادة من نتائج البحوث وإستخدامها من قبل المسؤولين ومتخذي القرار.

إذ يترتب على عدم الأخذ والإستخدام إحباط لدى أهل الإختصاص من ناحية، وتراكم النتائج دون توظيف فعلي من ناحية أخرى. غير أن هناك تجربة علمية هامة قد تمت فى المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، مما يعد نموذجا يستدل على إمكانية توظيف وإستخدام النتائج العلمية للبحوث الإجتماعية فى التخطيط ورسم السياسات، وتتمثل التجربة فى إنشاء لجنة المستشارين العلميين.. وهى لجنة علمية صدر قرار تشكيلها من مجلس الوزراء فى إطار المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان فى مصر ١٩٩٠. ورغم عدم تبعية اللجنة مباشرة للمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، فإن المركز يعتبر المقرر الرئيسي لإنعقادها الدوري كما أن مديرة المركز هى مقررة المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

وقد شكلت لجنة المستشارين العلميين من عدة تخصصات فى مجالات علم النفس الإكلينيكي، وعلم النفس الإجتماعي، وعلم الإجتماع، والطب النفسى، والقانون، والفرماكولوجي، والشرطة. ويقرر د. حسنين كشك* فى تقريره حول دراسة حالة المركز من ١٩٩٦... أن هذه التجربة قد راعت وتفادت الثغرات والأسباب التى عادة ما تحول دون الأخذ بالمعارف العلمية الإجتماعية والإستفادة إليها عند صياغة السياسات العامة والسياسات الإجتماعية.

معهد التخطيط القومى^{٤٢}

تأسس معهد التخطيط القومى عام ١٩٦٠ متزامنا مع بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى. والمدخل الغالب على إهتمامات المعهد هو المدخل الإقتصادى بهدف التخطيط للتنمية، ويعتمد أساسا فى معظم بحوثه على الدراسات والأبحاث النظرية والمكتبية والإحصاءات، ولا يشكل العمل الميدانى الأميرىقى جانبا أساسيا فى أبحاثه ودراساته.

ويعد التدريب جزءا أساسيا فى نشاطه العلمى ويعطى المتدربين دبلوم المعهد القومى للتخطيط بعد عام من التدريب.

ويقوم الهيكل التنظيمى للمعهد على مجموعة من المراكز العلمية، ويعمل فى مراكزه عددا من الأقسام الداخلية. وهذه المراكز هى:

١. مركز التخطيط العام.. ويهتم بالتطورات الهيكلية الإقتصادية والإجتماعية وبأوضاع سوق العمل.
٢. مركز التخطيط الإقليمى.. ويهتم بالتفاوتات فى الدخول والخدمات.
٣. مركز التخطيط الصناعى.. ويهتم بدراسات التصنيع والصناعات الصغيرة.
٤. مركز التخطيط الزراعى.. يهتم بالأبعاد الإجتماعية عند تقييم المشروعات والتسويق كما يهتم بالتنمية الريفية.
٥. مركز التخطيط الإجتماعى... وكان مخططا له الإهتمام بسوسيولوجيا التخطيط إلا أنه إتجه الى مجال البيئة والجريمة.

^{٤٢} د. على نصار، الفعل والتنظير الاجتماعى فى مصر: تجربة معهد التخطيط القومى، الوضع الحالى لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى مصر، مؤتمر المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجناحية، ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٦.

٦. مركز العلاقات الاقتصادية الدولية.. ويهتم بتأثير العوامل الخارجية على الأنماط المحلية مع التركيز على قطاع السياحة.

٧. مركز أساليب التخطيط.. ويهتم بإجراء بحوث عن التعليم وتطوير مفاهيم وأساليب المتابعة للآثار الخطية الخمسية.

ويعتمد معهد التخطيط القومي على متخصصين فى مجالات العلوم الإجتماعية والتطبيقية المختلفة، فالكوادر الأكاديمية تتنوع تخصصاتها من الإدارة الى الإقتصاد والإجتماع والآداب والفلسفة والتجارة.. كما يوجد مشغلون من مجالات العلوم الطبيعية كالهندسة والطب والزراعة.

وطبقا لتقرير د. علي نصار عن الفعل والتنظيم الإجتماعي فى مصر: تجربة معهد التخطيط القومي ١٩٩٦، يوجد على مستوى المعهد ٥٦ حاصلا على الدكتوراه.. وقد تمكن المعهد من خلال مراكزه المتخصصة فى هيكله التنظيمي من إنجاز العديد من المهام.. منها إعطاء دبلوم فى التخطيط والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بلغ عدد خريجيه حتى منتصف التسعينات (٢٦٠٠) متدرب، وتمثل بحوث المتدربين إسهامات حقيقية فى مجال البحوث السوسولوجية، وقد أنشأ المعهد قاعدة بيانات من واقع بحوث ميدانية أجريت فى مرحلة من مراحل حياة المعهد، ولكن توقفت بعد ذلك فى ضوء تغير ظروف المركز.

وبالإضافة إلى عقد الندوات واللقاءات العلمية، قام المعهد بإجراء التجارب البحثية التطبيقية فى مجالات التنمية الإجتماعية، مع التركيز بصفة أساسية على موضوعات تتصل بالأسرة والسكان والصحة... وتنمية المجتمعات المحلية.

وقد عكف المعهد على إصدار تقارير عن أوضاع التنمية البشرية فى مصر، ويتميز التقرير بإهتمامه بالأبعاد الإقليمية والتوزيعية فى التنمية. وقد أفاد منه متخذو القرار فى المحافظات المختلفة، والمهتمون بالعمل الإجتماعي والمتخصصون فى مجال العلوم الإجتماعية.